جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

دور المحكمة الدستورية العليا في حماية الحريات السياسية

" دراسة مقارنة "

رسالة مقدمة للحصول علي درجة الدكتوراه في القانون

مقدمة من

الباحث/ وليد محمود محمد ندا

المستشار بمجلس الدولة

لجنة الناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصار	مشرفاً ورئيساً
رئيس جامعة القاهرة	
المستشار الدكتور/ محمد عبد الحميد مسعود	عضواً
نائب رئيس مجلس الدولة	
الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين	عضواً
أستاذ ورئيس القانون العام بكلية الحقوق – جامعة عين شمس	

2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ولا تَتَّبِعِ الهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾

صدق الله العظيم

سورة ص: الآية 26

إهـــداء

أهدى هذا العمل:

- **إلى كل من قاد التغيير، وأيده، وآمن به في مسيرة سلمية حضارية.**
- **إلى كل من عشق الحرية وأسهم في عطائها.**
- **إلى كل مستحقي الحرية من أبناء وطني حاكما كان أو محكوما.**
- **إلى أبى وأمي وأخوتي نهر العطاء والحنان.**
- **إلى زوجتي رفيقة الدرب وشريكة العمر.**
- **إلى بناتي قرة عيني وفلذة فؤادي**
- **إلى ملايين الكادحين من أبناء الشعب المصري المعطاء برغم المحن والنكبات.**
- **إلى الساعين أبدا لرفع رايات الحق والعدالة والمساواة بين البشر.**
- **إلى الساهرين على إقامة دعائم الحكم الديمقراطي السليم على امتداد ربوع مصر وبين أرجائها.**

شكر وتقدير

الحمد لله جل وعلا ذي الأسماء الحسنى والصفات العلا، والصلاة والسلام على رسول الهدى، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى.

أما بعد،،،،،

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وعَ لَى وا لِدَيَّ وأَنْ أَعْ مَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل: من الآية 19

انطلاقا من هذه الآية الكريمة يطيب لى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان بالجميل بعد شكر الله سبحانه وتعالى إلي أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **جابر جاد نصار** أستاذ القانون العام، ورئيس جامعة القاهرة.

أتقدم له بالشكر والتقدير على عطائه وجهده ووقته وتوجيهاته لقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدمه لى من معونة صادقة كان لها الأثر المباشر فى تخطى كل الصعاب لإنجاز هذه الدراسة حتى تخرج بهذا المظهر ، وأسأل الله له دوام الصحة والعافية وجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أقدم شكرى بأجمل وأرقى الكلمات إلى والدىَّ وزوجتى وأخوتى على تحفيزهم ومعاونتهم لى فى كل الأمور فلهم منى خالص الشكر والتقدير.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل من وقف بجانبى وقدم لى العون والمساعدة فى إعداد هذا العمل المتواضع من أساتذة وزملاء أعزاء وجدت منهم كل العون.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء، رئيس وأعضاء لجنة المناقشة علي تشريفهم لي بقبول مناقشة هذا البحث، وتفضلهم علىَّ بجزء من وقتهم الثمين رغم كثرة أعبائهم، وتفضلهم بإبداء ملاحظاتهم القيمة، وإسدائهم النصح لي بما يمكنني من الاستفادة من وافر علمهم، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

الباحث

المقدمة

تعتبر الحرية مطلباً عزيزاً وغالياً عند الإنسان الذي يطلبها في مواجهة الآخرين من جهة، ولكي يفلت من قبضة السلطة من جهة أخرى. فهي أغلى ما منحه الله للإنسان بعد الحياة، وبدونها تُذل إنسانيته ويكبل بأغلال الرق.

فالحديث عن الحرية هو حديث الأمس واليوم والغد، وتتلقاه القلوب والأرواح بمتعة وبهجة؛ لأنه حديث الفطرة والطبيعة، ولقد قامت الثورات الشعبية منذ فجر التاريخ لمقاومة التسلط والعبودية والبحث عن الحرية.

وإن الحديث عن الحريات السياسية ورغبة الإنسان فى المشاركة في حكم بلاده والتفاعل مع بنى جنسه فى هذه الحرية له وقع خاص فى النفوس تتلقاه بمتعة وبهجة، وتنفعل له وبه الملايين من البشر. كما أنه يختلف في لونه ومذاقه عن الحديث فى مختلف الموضوعات القانونية العامة الأخرى على تعددها، ويتجاوز نطاقه فقهاء القانون من المتخصصين ليصبح موضوعا سياسيا يهم الجماهير العادية، وذلك لأنه يؤثر فى حياتهم اليومية تأثيرا مباشرا ويتوقف عليه آمالها فى الرضاء والتطلع إلى حياة أفضل، وذلك على الرغم مما قد يؤدى إليه هذا الحديث من أوخم العواقب خصوصا فى الدول التى لا تقدر أنظمة الحكم فيها أهمية الحريات السياسية.

ومن ثم فإن أي انتهاك للحريات السياسية من قبل المشرع يعد أمرا خطيرا لاتصاله بأحد الحقوق اللصيقة بحق الإنسان فى مشاركته فى حكم بلاده وعن حقه فى التعبير عن أسلوب المشاركة.

ولاشك أن المحكمة الدستورية العليا بما لها من سلطة الرقابة على دستورية القوانين قد لعبت دورا هاما وفعالا فى حماية تلك الحريات السياسية.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة وهى" " دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحريات السياسية " مقارنة بنظيرتها الفرنسية.

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة00000000000000000000000000000000000000000000	1
المشكلة البحثية00000000000000000000000000000000000000000	2
أهمية الدراسة00000000000000000000000000000000000000000	2
أهداف الدراسة00000000000000000000000000000000000000000	4
منهجية البحث00000000000000000000000000000000000000000	4
الدراسات السابقة00000000000000000000000000000000000000000	5
التقسيم المنهجى للدراسة00000000000000000000000000000000000	6
الباب التمهيدي	
نشأة الرقابة على دستورية القوانين المنظمة للحريات السياسية وتطورها	
الفصل الأول: المقصود برقابة الدستورية والأسس التي تقوم عليها00000	13
المبحث الأول: المقصود بالرقابة على دستورية القوانين00000000000	14
مبررات الرقابة علي دستورية القوانين000000000000000000000	15
المبحث الثاني: الأسس اللازمة لوجود رقابة الدستورية00000000000	16
الفصل الثاني: رقابة الدستورية على الحريات السياسية قبل نشأة القضاء الدستوري المصري000000000000000000000000	21
المبحث الأول: رقابة الدستورية على الحريات السياسية قبل صدور حكم مجلس الدولة عام 1948 0000000000000000000	21
أولاً: موقف الفقه المصرى من رقابة الدستورية على الحريات السياسية 0	21
ثانياً: موقف القضاء المصرى من رقابة الدستورية على الحريات السياسية	26
المبحث الثاني: رقابة الدستورية على الحريات السياسية بعد صدور حكم مجلس الدولة عام 1948 0000000000000000000	27
المبحث الثالث: رقابة الدستورية على الحريات السياسية بعد إنشاء المحكمة الإدارية العليا000000000000000000000000	31
التعليق على اتجاه المحكمة الإدارية العليا000000000000000000000	32
الفصل الثالث: رقابة الدستورية على الحريات السياسية بعد نشأة القضاء الدستوري المصري المتخصص00000000000000000	33

الموضـــوع **الصفحة**

المبحـث الأول: المحكمــة العليـا {التكـوين – الاختصاصـات – أثـر الحكـم الصادر منها}0000000000000000000000000000 37
المطلب الأول: اختصاصات المحكمة العليا0000000000000000000000 37
الاختصاص الأول: الفصل فى دستورية القوانين0000000000000000 37
الاختصاص الثانى: تفسير النصوص القانونية0000000000000000000 38
الاختصاص الثالث: وقف تنفيذ الأحكام0000000000000000000000 39
الاختصاص الرابع: الفصل فى مسألة تنازع الاختصاص00000000 39
المطلب الثانى: أثر الحكم الصادر من المحكمة العليا000000000000 39
المبحث الثانى: المحكمة الدستورية العليا {الطبيعة – الاختصاصات}0000 41
المطلب الأول: طبيعة المحكمة الدستورية العليا، وذاتيتها00000000000 42
المطلب الثانى: اختصاصات المحكمة الدستورية العليا000000000000 46
الفرع الأول: الاختصاص بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح00000 48
الفرع الثانى: الاختصاص بتفسير النصوص التشريعية والقرارات بقوانين0 49
أثر القرار الصادر بالتفسير0000000000000000000000000000 50
الفرع الثالث: الاختصاص بالفصل فى المنازعات المتعلقة بشئون أعضائها 51
الفرع الرابع: الاختصاص بحل تنازع الاختصاص000000000000 51
الفرع الخامس: الاختصاص بحل التناقض فى الأحكام000000000000 52
المطلب الثالث: حجية وآثار الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا00 53
الفرع الأول: حجية الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا0000000 54
الفرع الثاني: الآثار المترتبة على الحكم الصادر بعدم الدستورية000000 56
الفصل الرابع: نشأة الرقابة على دستورية القوانين المنظمة للحريات السياسية في فرنسا0000000000000000000000000000 59
المبحث الأول: الظروف التاريخية التى مرت بها فرنسا وأثرها على الرقابة على دستورية القوانين المنظمة للحريات السياسية000000 59
المطلب الأول: الإرهاصات الأولى للرقابة الدستورية الفرنسية على القوانين المنظمة للحريات السياسية00000000000000 62
المطلب الثانى: الرقابة الدستورية على القوانين المنظمة للحريات السياسية فى ظل دستور 1946 00000000000000000000 67
المبحث الثانى: الرقابة الدستورية على القوانين المنظمة للحريات السياسية فى ظل دستور 1958 00000000000000000000 70

الموضـــوع	الصفحة
المطلب الأول: تشكيل المجلس الدستورى0000000000000000000	71
المطلب الثانى: اختصاصات المجلس الدستورى0000000000000000	75
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للمجلس الدستورى0000000000000	78
المطلب الرابع: أثر الحكم بعدم الدستورية فى فرنسا00000000000000	82
القسم الأول	
مفهوم، وتنظيم، ومصادر الحريات السياسية	
الباب الأول	
مفهوم، وتطور، وخصائص الحريات السياسية	
الفصل الأول: التعريف بماهية الحقوق والحريات السياسية0000000000	89
المبحث الأول: ماهية الحق والحرية00000000000000000000	90
المطلب الأول: مفهوم الحق000000000000000000000000000	91
الفرع الأول: مفهوم الحق فى اللغة000000000000000000000000	91
الفرع الثانى: مفهوم الحق فى الاصطلاح000000000000000000000	91
المطلب الثانى: مفهوم الحرية000000000000000000000000000	93
المبحث الثانى: مفهوم الحريات السياسية00000000000000000000	96
الفصل الثاني: التطور التاريخي للحريات السياسية0000000000000	103
المبحث الأول التطور التاريخي للحريات السياسية00000000000000	103
المطلب الأول: التطور التاريخي للحقوق والحريات السياسية حتى قبل صدور دستور 1971 0000000000000000000000	105
الفرع الأول: الحقوق والحريات السياسية فى ظل دستور 1923 00000	105
الفرع الثاني: الحقوق والحريات السياسية فى ظل دستور 1956 00000	106
الفرع الثالث: الحقوق والحريات السياسية فى دستور 1964 0000000	108
المطلب الثانى:التطور التاريخى للحقوق والحريات السياسية بعد دستور عام 1971 000000000000000000000000000000	109
المطلب الثالث: التطور التاريخى للحريات السياسية فى ظل دستور عام 2014	110
المبحث الثاني: الاعتبارات التي دفعت بالدول قاطبة إلى تبنى الحقوق والحريات السياسية00000000000000000000000	113
المطلب الأول: ملاحقة التطور الحضاري العالمي المعاصر00000000	114
المطلب الثاني: اعتناق مبدأ الشرعية والالتزام بتطبيقه000000000	115
المطلب الثالث:- انتشار الحركات الثورية والتحررية فى العالم0000000	116

الموضـــوع	الصفحة
المطلب الرابع:- اعتناق الدول للمبدأ الديمقراطي000000000000000	118
المطلب الخامس:- رسوخ دعائم التنظيم الدولي للحقوق والحريات السياسية 00000000000000000000000000	119
الفصل الثالث: خصائص الحقوق والحريات السياسية0000000	121
الفصل الرابع: سلطة المشرع في تنظيم الحريات السياسية والقيود التى ترد عليه000000000	123
المبحث الأول: ماهية السلطة التقديرية للمشرع وحدودها00000000000	124
المطلب الأول: تعريف السلطة التقديرية للمشرع000000000000000	124
المطلب الثانى: حدود سلطة المشرع فى تنظيم الحقوق الدستورية00000	129
المبحث الثانى: القيود التى ترد على سلطة المشرع إزاء تنظيم الحقوق والحريات العامة00000000000000000000000000	143
المطلب الأول: عدم جواز مصادرة الحق أو الحرية السياسية00000000	144
المطلب الثانى: عدم جواز الانتقاص من الحق أو الحرية السياسية المخول له تنظيمها	148
المطلب الثالث: عدم جواز فرض قيود على الحرية السياسية تجعل استخدام الأفراد لها شاقاً ومرهقاً00000000000000000000	153
المطلب الرابع: عدم الإغفال التشريعى00000000000000000000	156
المبحث الثالث: مظاهر العدوان التشريعى على الحريات السياسية00000	159
المبحث الرابع: تدهور دور البرلمان وتخليه عن وظيفته التشريعية0000	165
الباب الثاني **ضمانات، ومصادر الحريات السياسية**	
الفصل الأول: ضمانات الحقوق والحريات السياسية00000000	171
المبحث الأول: الضمانات القانونية للحريات السياسية000000000000	172
المطلب الأول: الحماية الدستورية للحقوق والحريات السياسية0000000	173
المطلب الثانى: سيادة القانون فى النظام الديمقراطى00000000000	177
المطلب الثالث: مبدأ المساواة0000000000000000000000000	179
المطلب الرابع مبدأ الفصل بين السلطات000000000000000000	181
المطلب الخامس: الحماية الجنائية للحريات السياسية000000000000	183

الموضـــوع	الصفحة
المطلب السادس: الرقابة القضائية00000000000000000000000	185
المطلب السابع: تعدد الأحزاب ووجود معارضة برلمانية قوية منظمة ورأي عام قوى0000000000000000000000000000	191
تعقيب000000000000000000000000000000000000000000	194
المبحث الثانى: الضمانات الدولية00000000000000000000000	195
المبحث الثالث: الضمانات الفعلية الواقعية00000000000000000000	200
المطلب الأول: تحسين وزيادة الإنتاج00000000000000000000	201
المطلب الثانى: الثقافة00000000000000000000000000000	202
الفصل الثاني مصادر الحريات السياسية000000000000000000000	205
المبحث الأول: الميثاق الوطني لسنة 1962 كمصدر للحريات السياسية00	205
المطلب الأول: التعريف بالميثاق الوطني لسنة 1962 0000000000	205
المطلب الثاني: الميثاق الوطني كمصدر للحريات السياسية000000000	206
الفرع الأول:موقف الفقه من القيمة القانونية للميثاق الوطنى00000000	206
الفرع الثاني: موقف القضاء الدستوري من القيمة القانونية للميثاق الوطنى0000000000000000000000000000000	207
المبحث الثاني: دستور 1971 كمصدر للحريات السياسية00000000000	210
المبحث الثالث: الشريعة الإسلامية كمصدر للحريات السياسية00000000	212
المبحث الرابع: إعلانات الحقوق كمصدر للحريات السياسية000000000	213
المطلب الأول موقف المجلس الدستوري من إعلانات حقوق الإنسان000	214
المطلب الثاني: موقف المحكمة الدستورية العليا من إعلانات الحقوق كمصدر للحريات السياسية00000000000000000000	215
القسم الثاني	
منهج المحكمة الدستورية العليا في حماية الحريات السياسية	
الباب الأول	
كيفية ممارسة القاضى الدستورى للرقابة	
على دستورية التشريعات بالحريات السياسية	
الفصل الأول: رقابة بواعث التشريع المنظم للحريات السياسية 000000	221
الفصل الثانى: الدور الواسع للاعتبارات العملية فى القضاء الدستورى0	231

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثالث: منهج القاضى الدستورى فى التقيد الذاتى لسلطته	
مراعاة للاعتبارات العلمية0000000000000000	235
الفصل الرابع: ذاتية السياسة القضائية للقاضى الدستورى00000000	239
الباب الثانى	
دور المحكمة الدستورية العليا فى الرقابة على سلطة المشرع	
فى تنظيم الحريات السياسية	
الفصل الأول: الرقابة القضائية السابقة على سلطة المشرع فى تنظيم	
الحريات السياسية00000000000000000000	245
المبحث الأول: مميزات الرقابة القضائية السابقة000000000000000	247
المبحث الثانى: عيوب الرقابة القضائية السابقة على دستورية القوانين00	248
الفصل الثاني: الرقابة القضائية اللاحقة على سلطة المشرع فى تنظيم الحريات السياسية00000000000000000000	251
كيفية اتصال المحكمة الدستورية العليا بالدعوى000000000000000	251
المبحث الأول: الإحالة00000000000000000000000000000000	253
المبحث الثاني: الدفع00000000000000000000000000000000	259
شروط الدفع بعدم الدستورية00000000000000000000000000	256
المبحث الثالث: التصدي00000000000000000000000000000000	262
الفصل الثانى: تطبيقات عملية للرقابة السابقة هلى ممارسة الحريات السياسية0	265
الباب الثالث	
دور المحكمة الدستورية العليا فى الرقابة	
على ممارسة الحريات السياسية	
الفصل الأول: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حرية الرأي	
والتعبير فى الميدان السياسي000000000000	295
المبحث الأول: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حرية الرأي والتعبير فى المجال السياسي00000000000000000	298
تعريف حرية الرأي والتعبير000000000000000000000000000	299
الغرض من حرية الرأي والتعبير000000000000000000000000	300
حرية التعبير ذات قيمة عليا000000000000000000000000000	300

الموضـــوع	الصفحة
تنظيم حرية التعبير00000000000000000000000000000000000	300
مجالات حرية التعبير00000000000000000000000000000000000	301
حق النقد فرع من حرية التعبير00000000000000000000000000000000	303
حرية الإبداع فرع من حرية التعبير00000000000000000000000000000	305
حرية التعبير ضرورة لازمة لمباشرة الحقوق السياسية0000000000	305
عدم جواز فرض قيود على العملية الانتخابية للحد من حرية التعبير0000	306
المبحث الثاني: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حرية الصحافة00	308
حرية الصحافة ضرورة ملحة000000000000000000000000000000000	309
حق إصدار الصحف00000000000000000000000000000000000000	313
موقف مجلس الدولة من حرية الصحافة000000000000000000	314
تعقيب00000000000000000000000000000000000000000000000	315
الفصل الثاني: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حق المساواة فى الميدان السياسي00000000000000000000000	319
المبحث الأول: مفهوم مبدأ المساواة فى المجال السياسي0000000000	321
التمييز بين مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص000000000000000000	324
المبحث الثاني: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حق المساواة فى المجال السياسي00000000000000000000000	326
الهدف من مبدأ المساواة000000000000000000000000000000000	327
المساواة نسبية وليست مطلقة ولا حسابية000000000000000000	327
كيفية قياس المساواة00000000000000000000000000000000000	329
المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية000000000000000000000000000000000000	330
تباين النصوص لاختلاف المراحل الزمنية لا يخل بمبدأ المساواة000000	331
مبدأ المساواة مقيد للسلطة التشريعية في تنظيم الحقوق السياسية، ويجب عليها تحقيقه00000000000000000000000000000000000000	332
مبدأ المساواة ركيزة ممارسة الحقوق والحريات السياسية0000000000	332
مبدأ المساواة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 00000	336
تعقيب00000000000000000000000000000000000000000000000	344

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الثالث: دور المجلس الدستوري في حماية حق المساواة فى المجال السياسي	345
المساواة بين الأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية	346
المساواة أمام القضاء فرع من فروع المساواة أمام القانون	346
تعقيب	349
الفصل الثالث: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حقوق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي والاستفتاء	353
المبحث الأول: دور المحكمة الدستورية العليا فى إرساء وحماية حق الانتخاب	354
المقصود بحق الانتخاب	354
حق الانتخاب واجب وطني	355
حماية حق الانتخاب	356
حق الانتخاب صورة من صور التعبير	357
الحقوق السياسية ليست وقفا على الحزبيين	359
تعقيب	362
حق الانتخاب بعد ثورة 25 يناير 2011	364
ضرورة الإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع	370
الانتماء الحزبي لا يصلح شرطا لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية	372
المبحث الثاني: دور المحكمة الدستورية العليا فى إرساء وحماية حق الترشح	383
المطلب الأول: عدم دستورية التفرقة بين المواطنين فى الترشح للانتخابات	384
أولا: عدم دستورية حرمان المستقلين من الترشح	384
بالنسبة لعضوية مجلس الشعب	384
بالنسبة لعضوية مجلس الشورى	387
بالنسبة لعضوية المجالس الشعبية المحلية	387
تعقيب	388
ثانيا: الاعتداد بتغيير صفة المرشح	389

الموضـــوع	الصفحة
المطلب الثاني: مدى جواز حرمان عضو مجلس الشعب المسقطة عضويته من الترشيح خلال الفصل التشريعي00000000000000	391
المبحث الثالث: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حق الاستفتاء الشعبي00000000000000000000000000000000	395
ارتباط حق الاستفتاء بحرية الرأي00000000000000000000000000	399
الاستفتاء على حل مجلس الشعب من أعمال السيادة00000000000000	400
الاستفتاءات الشعبية لا ترد إلا على القرارات الصحيحة000000000000	402
الفصل الرابع: دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حق تكوين الأحزاب السياسية00000000000000000000000000000000	303
ماهية الحزب السياسي00000000000000000000000000000000	404
عناصر قيام الأحزاب السياسية00000000000000000000000000	405
دور الأحزاب السياسية فى تعميق الديمقراطية00000000000000000	406
دور المحكمة الدستورية العليا فى حماية حق تكوين الأحزاب السياسية00	408
أولا: حماية الحق فى تكوين الأحزاب والانضمام إليها000000000000	408
خطورة الانحراف بالتشريع00000000000000000000000000000	410
ثانيا: ضرورة تميز برنامج الحزب وسياساته00000000000000000	412
تعقيب00000000000000000000000000000000000000000000000	417
الباب الرابع **دور المجلس الدستوري الفرنسي في حماية حقوق الانتخاب والترشح والاستفتاء**	
الفصل الأول: إشكالية الاختصاص000000000000000000000000	425
الفصل الثاني: المجلس الدستوري وانتخاب الرئاسة00000000000000	431
المبحث الأول: رقابة المجلس الدستوري على انتخابات الرئاسة000000	436
طلبات الترشيح00000000000000000000000000000000000000	436
الرقابة على شروط الترشيح00000000000000000000000000000	436
شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية فى فرنسا000000000000000000	436
الرقابة على عملية الاقتراع ذاتها00000000000000000000000000	439
الرقابة علي صحة الانتخابات00000000000000000000000000000	440

الموضـــوع	الصفحة
إعلان نتيجة الانتخابات	441
رقابة المجلس علي حسابات الحملات الانتخابية	442
المبحث الثاني: الإجراءات القضائية في انتخابات الرئاسة	443
من له حق الطعن	443
مواعيد الطعن	444
الفصل الثالث: المجلس الدستورى و الانتخابات التشريعية	445
المبحث الأول: الرقابة السابقة على عملية الاقتراع	445
أولا: الرقابة على شروط الترشيح	445
ثانيا: الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية	449
أ - بالنسبة لمرشحى البرلمان	450
ب- بالنسبة لمرشحى الرئاسة	450
ثالثا: الرقابة على استطلاعات الرأى	450
المبحث الثانى: الرقابة على الانتخابات التشريعية	451
قضاء الانتخابات	451
الرقابة علي الاقتراع	453
رفض الطعون الانتخابية	456
أولا: الطعون المرفوضة بسبب عدم وجود مخالفات لنصوص القانون الانتخابي	456
ثانيا: الطعون المرفوضة بسبب عدم كفاية الأدلة	457
ثالثا: الطعون المرفوضة بسبب كونها غير مؤثرة علي نتائج الانتخابات	457
المبحث الثالث: إجراءات الطعون الانتخابية	458
أولا: رفع الدعوى الانتخابية	459
ثانيا: إجراءات سير الدعوى الانتخابية	463
ثالثا: الحكم في الدعوى الانتخابية	464
الفصل الرابع: الطبيعة القانونية لقضاء الانتخابات	467
النتائج التي توصلت لها الدراسة	471
التوصيات	472
قائمة المراجع	475
الفهرس	499

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالشرح والتحليل دور المحكمة الدستورية العليا المصرية فى حماية الحريات السياسية مقارنة بنظيرتها الفرنسية، وإبرازا لهذا الدور الفعال لمحكمتنا الدستورية العليا، حيث بدأت الدراسة بالحديث عن ظهور الرقابة الدستورية في القانونين المصري والفرنسي، والأسس التي قامت عليها هذه الرقابة، والمراحل التي مرت بها حتى نشأة قضاء دستوري متخصص.

وتبين من خلال عرض هذا الباب أن الرقابة الدستورية تدور وجودا وعدما مع مبدأ سيادة القانون حيث يجب أن يكون القانون موافقا فى شكله ومحتواه لمجموعة المبادئ التى قام عليها النظام القانونى للدولة والتى يحتويها الدستور.

وعليه فلا يكفى أن يكون القانون صادرا عن الهيئة التشريعية في الدولة، ولا يكفى كذلك كون هذه الهيئة التشريعية منتخبة من الأمة بل يجب أن يكون محتوى القانون موافقا للمبادئ التى اشتمل عليها الدستور.

ثم انتقلت الدراسة في قسمها الأول للحديث عن ماهية الحقوق والحريات السياسية، والتطور التاريخى لها ، والخصائص التي تتميز بها تلك الحريات.

ثم تناولت الدراسة، سلطة المشرع فى تنظيم الحريات السياسية والقيود التي ترد عليه عند تنظيمها، وكذلك الضمانات اللازمة لحماية هذه الحقوق والحريات.

بينما تناولت الدراسة في قسمها الثاني، منهج المحكمة الدستورية العليا فى حماية الحقوق والحريات السياسية، والألية التي يتبعها القاضي الدستوري عند مباشرته لعمله الدستوري ، مع ذكر التطبيقات العملية للرقابة السابقة واللاحقة على ممارسة الحريات السياسية .

ثم تناولت الدراسة دور المحكمة الدستورية العليا فى الرقابة على سلطة المشرع فى تنظيم الحريات السياسية، وفى الرقابة على ممارسة الحقوق والحريات السياسية من خلال التطبيقات العملية لحرية الرأي والتعبير فى الميدان السياسي، ثم حق المساواة فى الميدان السياسي، ثم حقوق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي فى الاستفتاء، ثم حق تكوين الأحزاب السياسية.

واختتمت دراسة هذا القسم بذكر الدورالذي قام المجلس الدستوري الفرنسي في حماية حقوق الانتخاب والترشح والاستفتاء.

ثم اختتمت الدراسة بذكر النتائج والتوصيات التى ظهرت للباحث من خلال دراسته لموضوع الدراسة.

الكلمات الدالة:

حماية الحريات السياسية – وضعية وحقوق الحريات السياسية – الاستفتاء الشعبى – حق الانتخاب – حق الترشح – حرية التعبير– الأحزاب السياسية.